بحث بعنوان

حقوق النزلاء المفرج عنهم في الدمج المجتمعي

دراسة ميدانية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالكويت

إعـــــداد

العقيـد الدكتــور / خالد مخلــف الجنفـاوي

أستاذ مشارك علم الاجتماع والجريمـة

أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنيــة بالكويت

الملخــص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء علي حقوق النزلاء المفرج عنهم في الدمج المجتمعي ، وذلك من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين العاملين في إدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بوزارة الداخلية بالكويت. وقد استرشد الباحث بنمط الدراسة الوصفية / التحليلية وبمنهج المسح الاجتماعي الشامل. وتم جمع البيانات بواسطة استبيان تم توزيعه وجمعه باليد من مجتمع الدراسة (18 أخصائي اجتماعي واخصائي نفسي) وذلك في مكان عملهم.

ومن أهم نتائج الدراسة أنّ مستوى الدمج المجتمعي من وجهة نظر مجتمع الدراسة متوسِّطاً، كذلك بينت الدراسة عدم وجود فروق حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم تعود لمتغيِّرات (النوع أو الجنس، الخبرات العملية، المؤهل العلمي)، وفقاً لاستجابات مجتمع الدراسة .

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات عن موضوع الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم، وضرورة إلحاق الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بدورات تدريبية متخصصة مرتبطة بالدمج المجتمعي، واقتراح أفكار جديدة ومبتكرة تساهم في سهولة اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع ، مثل فكرة تأسيس منازل أو بيوت منتصف الطريق.

الكلمات المفتاحية: الدمج المجتمعي ، مجالات الدمج المجتمعي ، النزلاء المفرج عنهم .

ABSTRACT

This study aimed to shed light on the rights of released inmates in societal mainstreaming, from the point of view of social workers and psychologists working in the Aftercare Department of the General Administration of Correctional Institutions at the Ministry of Interior in Kuwait. The researcher was guided by the descriptive/analytical study style and the comprehensive social survey method. The data was collected by a questionnaire distributed and collected by hand from the study population (18 social workers and psychologists) at their place of work.

One of the most important results of the study is that the level of societal mainstreaming from the point of view of the study population was average, and the study also showed that there were no differences about the societal mainstreaming of the released inmates due to the variables (gender,, practical experience, educational qualification), according to the responses of the study population.

The study recommended the need to conduct more research studies on the issue of societal mainstreaming for the released inmates, and the need to enroll social workers and psychologists in specialized training courses related to societal mainstreaming, and to propose new and innovative ideas that contribute to the ease of mainstreaming of the released inmates into society, such as the idea of establishing half – way homes.

Keywords: societal mainstreaming, areas of societal mainstreaming, released inmates.

مقدمة:

نظراً لتزايد ظاهرة الجريمة وتنوعها، فلقد حرص جهاز الأمن العام على الحد من معدلات الجريمة وتعددت السبل والطرق واتخذت أشكالاً عدّ ة فمنها ما هو وقائي ومنها ما هو علاجي ومنها ما هو تنموي وكل ذلك لتقليل نسبة الإجرام، حيثُ ظهرت فكرة رعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم كجزء من هذه الجهود لمكافحة الجريمة مع تطور النظرة إلى العقاب.

فبعد أن كان الردّع والقسوة هو محور السياسة العقابية، أصبح من الأغراض الأساسية في عملية العقاب إصلاح المجرم ودمجهم بالمجتمع بشكل يضمن عدم عودته مرة أخرى للإجرام، ومن هنا برزت فكرة رعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم، وهو ما يُدعى بالرعاية اللاحقة كمفهوم علاجي ووقائي وتنموي في آن واحد، كما وبرزت فكرة الدمج المجتمعي من خلال إعطاءهم حقوقهم الإنسانية والعودة إلى أعمالهم الطبيعية.

وفي الوقت الحاضر نجدّ أن غالبية دول العالم ومنها دولة الكويت قد أصبحت تهتم بشؤون نزلاء المؤسسات الاصلاحية والعقابية وتعترف بحقوقهم ورعايتهم وتأهيلهم، وتقديم برامج وخدمات الرعاية اللاحقة لهم بعد الإفراج عنهم بهدف دمجهم في المجتمع العام ليقوموا بوظائفهم وواجباتهم كبقية أفراد المجتمع، مما أدى إلى تغيير ملموس في نظرة غالبية أفراد المجتمع تجاههم، والى تغيير في أنظمة القيم المجتمعية السلبية تجاه هذه الفئة من السكان والتي ترسخ نبذ ووصمة النزلاء المفرج عنهم وعدم الاختلاط معهم...

والدراسة الحالية سوف تلقي الضوء علي حقوق النزلاء المفرج عنهم في الدمج المجتمعي، بهدف تقديم مجموعة من النَّتائج والتَّوصيات التي يمكن أن تساهم في توفير وضمان هذه الحقوق بشكل أفضل وعلي أرض الواقع.

مشكلة الـــدراســـــة:

على الرغم من الكثير من المراجع العلمية والمؤتمرات والندوات المتخصصة التي تتبنى سياسة الدمج باعتبارها أفضل السياسات في تقديم الخدمات النفسية والاجتماعية والاقتصادية للنزلاء المفرج عنهم، إلا أن هذه السياسات تواجه الكثير من الصعوبات في الواقع المعاش، إذ يواجه النزلاء المفرج عنهم الكثير من الصعوبات في تقبل المجتمع لهم، فأزمة الثقة هذه قد تنعكس على الجانب النفسي والاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء النزلاء، مما يسبب لهم معانة ومشكلات ما بعد الإفراج عنهم، لذا فإن الوقت حان لأجل تبني سياسات واستراتيجيات تسهم بتحسين هذا الواقع، مما يؤدي بدوره إلي تقليل معدلات العودة إلي الانحراف والجريمة.

والدراسة الحالية تحاول تسليط الضوء على هذه المشكلة محاولة منها لتذليل بعض الصعوبات والتحديات التي تعتري هذا الواقع المؤلم للنزلاء المفرج عنهم.

كما وتأتي هذه الدراسة نتيجة قلة الدراسات المرتبطة بالدمج المجتمعي وخصوصاً في المجتمع الكويتي، كما تأتي هذه الدراسة استجابة للكثير من الدراسات والتي أوصت بضرورة زيادة الأبحاث المرتبطة بالدمج المجتمعي للنزلاء، ومن بين هذه الدراسة دراسة سينتسي وآخرون (Sentse..et..al,2019) ودراسة بالافواس (Balafouas..et..al, 2020)، وبهذا فإن توظيف هذه الدراسة على المجتمع الكويتي تعتبر امتداداً للدراسات أخرى واستجابة لهذه التوصيات.

البحوث والدراسات السابقـــــــــة:

يمكن ترتيب البحوث والدراسات المرتبطة بموضوع هذه الدراسة ترتيبا تصاعديا كالتالي :

1-دراسة (حافظ، 2003) :

هدفت الدراسة إلى توضيح دور الجمعيات الأهلية تجاه فئة المسجونين من ناحية رعايتهم ورعاية أسرهم، باعتبار أن هذه الفئة تدخل ضمن نطاق اهتمامات الجمعية الأهلية بالفئات الخاصة التي توجه نشاطها واهتمامها إلى خدمة

ورعاية أفراد المجتمع المحتاجين، وخلصت الدراسة إلى أن مستوى الوقاية هي المظلة العامة للرعاية اللاحقة، حيث أن خطط وبرامج الرعاية اللاحقة هي في واقع الأمر وقاية مستقبلية في نفس الوقت، فما تقدمه الرعاية اللاحقة للمذنب أثناء وجوده بالمؤسسة العقابية، وبعد خروجه منها، هو حماية من الارتداد وسلوك طريق الجريمة والانحراف، كما أن برامج الرعاية اللاحقة، التي تقدم لأبناء السجين وزوجته هي حل لمشاكلهم الواقعية الفعلية، ووقاية مستقبلية لهم عن طريق تدعيم القيم الإيجابية، وهدم القيم السلبية، وبذلك تساهم برامج الرعاية اللاحقة بقدر ولو ضئيل في مكافحة الجريمة والحدّ منها.

2-دراسة (السدحان،2006) :

هدفت الدراسة لأجل التعرف على الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بالتشريع الإسلامي وكذلك الجنائي المعاصر، كما واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، كما كان من أبرز نتائج الدراسة بأن جهود الرعاية اللاحقة المبذولة في السعودية والعالم العربي وكذلك الغربي تحتاج إلى المزيد من الانجازات العملية وكذلك الإجراءات التنفيذية التي لا تمس حاجة السجين وأسرته، وتكون خطاً دفاعياً رئيسياً في عدم عودة المفرج عنه إلى الانحراف مرة أخرى.

3-دراسة (العُمر، 2006) :

هدفت الدراسة لأجل التعرف دور الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين مهنياً بمجال الرعاية اللاحقة، كما واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي لأجل تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها، وخلصت الدراسة بأن هناك عدة مراحل تطورية للاختصاص في الرعاية اللاحقة تتمثل في أخذ المعلومات الشخصية عن كل نزيل وتحديد مهاراتهم ومواقفهم وميولهم وتعليمه المهارات وتنمية مهاراته واختبار مهارته، والتوجيه الإرشادي الأولي والعام ورعاية أسرة النزيل وتهيئة النزيل للإفراج عنه والإرشاد والتوجيه المفصل وتزويد النزيل بالوثائق الشخصية والمهنية والتوصيات الرسمية، وإدماج المفرج عنه نهائياً.

4-دراسة (الرشيدي، 2010) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برامج التأهيل والإصلاح والتقليل من العودة إلى ارتكاب الجريمة، في السعودية وبالتحديد منطقة حائل، هذا واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن مستوى فاعلية البرنامج التأهيلي المهني كان متوسطاً، هذا وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك توافق مع التأهيل والتدريب المهني المقدمة للنزلاء مع احتياجات ومتطلبات المجتمع.

5-دراسة كورتي وجين (Corti & Gen, 2015) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الدمج الاجتماعي على الحصول على وظيفة للنزلاء المفرج عنهم في السجون بشمال إسبانيا، هذا واستخدمت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلة مع (22) وعشرين نزيلاً، هذا وخلصت الدراسة بأن الاندماج الاجتماعي يعتبر قضية أساسية لأجل الحصول على وظيفة للنزلاء المفرج عنهم، إلا أن العمل الحر يعتبر اختيار جيداً للكثير من النزلاء، وبهذا أوصت الدراسة بضرورة تدريب المفرج عنهم وتأهيلهم مهنياً وفقاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

6-دراسة ويسي (Wyse, 2016) :

هدفت الدراسة إلي التعرف على الاندماج الاجتماعي للنزلاء كبار السن المفرج عنهم في السجون الأمريكية، هذا واستخدمت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء (20) مقابلة مع رجال يبلغون من العمر (50) سنة، تم إطلاق سراحهم مؤخراً من السجون الأمريكية، هذا وخلصت الدراسة بأن النزلاء المفرج عنهم قادرون على التواصل مع أفراد الأسرة والاعتماد عليهم في إنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة، وبهذا أوصت الدراسة بضرورة مناقشة السياسات والبرامج المصممة لتسهيل الاندماج الاجتماعي لكبار السن.

7-دراسة الفاريز وآخرون (Alvarez.. et.al, 2016) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إعادة الاندماج الاجتماعي للسجناء في إقليم الباسك (الإسباني)، إذ اعتمدت الدراسة إلى المهج النوعي من خلال إجراء مقابلة مع عدد من النزلاء في السجون الإسبانية، وتم التواصل مع النزلاء لأجل التعرف على فائدة البرامج التأهيلية المقدمة إليهم، وخلصت الدراسة بأن البرامج التأهيلية المقدمة للنزلاء في السجون الإسبانية كانت جيدة وتسهم بشكل كبير في إعادة تأهيل النزلاء ، ولها أثر كبير في التغيير الشخصي والاجتماعي، وبهذا أوصت الدراسة بضرورة تفعيل برامج التأهيل الهادفة لأجل تحسين مسلكيات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل في السجون الإسبانية.

8-**دراسة شيان وآخرون (Cihan..et..al, 2017) :**

هدفت الدراسة إلي التعرف على مسارات السلوك غير السوي للنزلاء في السجون في ولاية أوريغون الأمريكية، وتمت المقابلة مع (20) نزيل، وخلصت الدراسة بأن هناك الكثير من السلوكيات غير الأخلاقية في السجون، وبهذا تقتضي الحاجة لأجل وضع برامج إصلاحية للسجناء أثناء وجودهم في السجن أو بعد خروجهم من أجل الحدّ من السلوكيات غير السوية المنحرفة.

9-دراسة سينتسي وآخرون (Sentse..et..al,2019) :

هدفت الدراسة لأجل التعرف على مستوى العلاقات الاجتماعية ما بين السجناء الهولنديين والعاملين في السجون ، واستخدمت الدراسة استبيان تم توزيعه على (233) من نزلاء السجون، وخلصت الدراسة بأن هناك علاقات اجتماعية جيدة ما بين السجناء والعاملين في السجون. وأوصت الدراسة بزيادة الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة.

10-**دراسة بالافواس (Balafouas..et..al, 2020) :**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية إعادة تأهيل المجرمين لأجل الحدّ من الجريمة وأهميته على السلوك الاجتماعي، هذا واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم توزيع استبانة على (105) من نزلاء السجون الأمريكية،

وخلصت الدراسة أن إعادة التأهيل الاجتماعي للنزلاء المفرج عنهم يؤدي إلى الحدّ من الجريمة، وبهذا أوصت الدراسة إلى دعمّ البرامج التأهيلية للنزلاء في السجون الأمريكية، والقيام بإجراء المزيد من الدراسات مرتبطة بموضوع الدراسة، إذ تبين قلة هذه الدراسات في المجتمع الأمريكي.

التعقيب على البحوث والدراسات السابقة :

1- بصفة عامة يلاحظ قلة البحوث والدراسات السابقة عن موضوع الدراسة الحالية وخاصة من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

2- تتشابه الدراسة الحالية مع البحوث والدراسات السابقة في دراسة موضوع الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم.

3- تتشابه الدراسة الحالية مع معظم البحوث والدراسات السابقة في الاسترشاد بنمط الدراسات الوصفية / التحليلية وفي اتباع منهج المسح الاجتماعي من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

4- اختلفت الدراسة الحالية عن سواها من خلال تطبيقها علي الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين ، بينما طُبقت معظم البحوث والدراسات السابقة علي النزلاء المفرج عنهم.

5- اختلفت بيئة الدراسة الحالية عن بيئات البحوث والدراسات السابقة.

6- تمّ الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة في الاطار النظري وفي تصميم أداة جمع البيانات وفي تحليل جداول الدراسة.

تساؤلات وفرض الـــدراســـــة:

تحاول لـدراســة الحالية الإجابة عن التساؤلين التالي :

1- ما مستوى الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بالكويت؟

2- ما مستوي مجالات الدمج الاجتماعي (التأهيل الاجتماعي والتأهيل المهني والارشاد الديني والارشاد النفسي والتأهيل التعليمي) للنزلاء المفرج عنهم من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بالكويت؟

أيضا تحاول الدراسة الحالية اختبار صدق أو عدم صدق الفرض التالي : توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم في دولة الكويت عائدة لمتغيِّرات (النوع أو الجنس، الخبرات العملية، المؤهل العلمي)، وفقاً لاستجابات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بالكويت.

أهـــداف الدراســـــة:

تحددت أهداف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على مستوى الدمج المجتمعي ومجالاته للنزلاء المفرج عنهم حسب وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بالكويت.

2- الكشف عن مدى وجود اختلافات حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم عائدة لمتغيِّرات (النوع / الجنس ، الخبرات العملية، المؤهل العلمي) الخاصة بالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة السابق الإشارة إليها.

3- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في ضمان وتوفير حقوق النزلاء المفرج عنهم في الدمج المجتمعي وتحسين الخدمات المتعلقة بذلك.

أهمية الـــدراســـــة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها علي حقوق النزلاء المفرج عنهم في الدمج المجتمعي في المجتمع الكويتي ودور برامج التأهيل بتحقيق هذا الدمج ، حيث تعتبر خدمات برامج الرعاية اللاحقة والتأهيل هامة وضرورية للنزلاء المفرج عنهم ، بسبب ما يتعرض له هؤلاء النزلاء من الكثير من الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يكون النزيل بأمس الحاجة إلى الدعم والمساندة من كافة النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. كما وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها الدراسة الأولى التي تتناول قضية حقوق النزلاء المفرج عنهم في الدمج المجتمعي في المجتمع الكويتي.

الإطار النظري :

تسعى برامج تأهيل النزلاء المفرج عنهم الحفاظ على ما لدى للنزيل من مواهب وإمكانيات وقدرات بدنية وذهنية باعتبارها الوسائل اللازمة لتمكينها من الاندماج في المجتمع من جديد بعد الإفراج عنها، ولا يكتفي بمجرد الحفاظ عليها بل يعمل على تنميتها، وذلك بمساعدتهم على الاندماج في المجتمع من أجل إكسابهم الاعتماد على النفس والثقة بها، بالإضافة إلى التوافق الاجتماعي، وإكسابهم مهارة حل المشكلات وتعويدهم على كيفية مجابهة المواقف الصعبة في الحياة، خاصة وأن الفترة التي تلي الإفراج غالباً ما يصاحبها بعض التوتر النفسي خشية نظرة المجتمع إليهم ، وهذا بدوره يزيل مشاعر النقص والانطواء والعدوان والسلبية التي يسببها الإنفراد والعزلة عن المجتمعات الكبيرة، بالإضافة إلى إكسابهم العديد من المهارات التي تساعدهم على الاندماج ضمن المجتمع بطريقة سليمة (العُمر، 2007).

ومن خدمات برامج تأهيل النزلاء المفرج عنهم : التدريب المهني والإرشاد النفسي والاجتماعي والديني، وكذلك التشغيل والتعليم وغيرها . وجميع هذه الخدمات تساهم في تحقيق فوائد شتى للنزيل المفرج عنه، منها: التعود على النظام والالتزام والقضاء على السأم أو الشعور بالتفاهة الذي قد ينتج من الفراغ، وشغل تفكيرها بأمور مفيدة لها بما لا يتيح لها الفرصة للتفكير السلبي تجاه ذاتها أو تجاه المجتمع التي تعيش فيه، بالإضافة إلى تأهيلها للكسب من المهنة التي تتعلمها وتتقنها واكتسابها قيم وعادات جديدة، كالاعتماد على النفس والثقة بها، والتعاون مع الغير واكتساب اتجاهات ايجابية جديدة نحو العمل والزملاء والرؤساء وتكوين علاقات سليمة معهم وفي حال تقبلها لذاتها ولقدراتها واستعداداتها الجسمية والعقلية والشخصية، فإن ذلك يؤدي إلى توافقها النفسي واندماجها وحسن تعاملها مع الآخرين.

ماهية الدمج المجتمعـــي:

مفهوم الدمج Mainstreaming هو في جوهره مفهوم اجتماعي أخلاقي نابع من حقوق الإنسان التي تنادي بعدم التمييز السلبي أو العزل أو الوصمة مدي الحياة لشخص نتيجة لاقترافه لجريمة تمت معاقبته عليها. ومن حق هذا الشخص أن ينظر المجتمع له نظرة ايجابية لمساعددته علي العودة إلي حضن هذا المجتمع ، وأن يتم معاملته معاملة عادية ، وأن يتم تقديم الخدمات التي يحتاجها ، وأن يتم مساعدته علي الاندماج في المجتمع من خلال برامج الرعاية والتأهيل والارشاد ...(أبو النصر : 1999).

ويُعرف الدمج بأنه عبارة عن أن يعيش النزلاء المفرج عنهم عيشةً آمنة في كل مكان يتواجدن فيه، وأن يشعروا بوجودهم وقيمتهم كأعضاء في أسرهم ، وعدم الشعور بالعزلة والاغتراب داخل الأسرة أو المجتمع العام، بما يساهم في تحقيق قدراً مناسب من التوافق والاندماج الشخصي والاجتماعي الفعال، بجانب تواجدهم على مقاعد التعليم أو في أماكن العمل أو قاعات التدريب مع الأفراد الآخرين، وأن يستفدوا كباقي الأفراد الآخرين من كافة الخدمات المتوفرة لهم بما فيها التربوية والتعليمية والتدريبية والمهنية مع إيجاد فرص عمل مناسبة لهم كلا حسب قدراته وإمكاناته .(Balafouas..et..al, 2020)

وبهذا فإن الدمج المجتمعي يتمثل بمدى ارتباط النزلاء المفرج عنهم بالمجتمع وتفاعلهم معه، وتقبلهم لأنماط الحياة الجديدة دون الإحساس بالعزلة الاجتماعية والضيق الاقتصادي ، مما يساعدهم على الاستقرار النفسي والعاطفي والعمل والاستثمار، فضلا عن ارتباطهم بالعلاقات الاجتماعية والإنسانية مع الجماعات المقيمة في داخل المجتمع.

ويمكن في الدراسة الحالية تحديد أربعة مجالات رئيسية لتحقيق الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم ، هم : التأهيل الاجتماعي والتأهيل المهني والارشاد الديني والارشاد النفسي والتأهيل التعليمي.

معايير الدمج المجتمعي وأهدافها:

فيما يلي بعض المعايير الدالة على توافق واندماج الفرد في المجتمع (حشمت وباهي، 2006):

1-أن يتقبل المفرج عنه الآخرين كما يتقبل ذاته وإمكاناته واستعداداته، وأن يضع نفسه في مكان الآخرين أي أن يكون قادراً على التفكير والشعور والتصرف بنفس الطريقة التي يعقلها الآخرين، خاصة وأن الناس يختلفون من حيث قدراتهم واستعداداتهم الجسمية والعقلية وإمكاناتهم الشخصية، وبذلك فإن تصور الفرد الخاطئ لنفسه أو عدم تقبله للموضوعات المتعلقة بشخصه لا تؤدي إلى توافقه وتكيفه النفسي أو إلى حسن تعامله مع الآخرين.

2-أن يحقق المفرج عنه الاندماج النفسي من خلال تكيفه وتحقيقه لعلاقة مستقرة ومقنعة مع مختلف ميوله السلوكية وبيئته المحيطة، وبالتالي توافقه مع نفسه ومع الآخرين من أفراد مجتمعه، ويكون ذلك من خلال مشاركته الاجتماعية والترويحية والتي تؤكد فاعليته وتبعد عنه مشاعر الانسحاب والعزلة من حياة الجماعة.

3-أن يكون المفرج عنه متسامحاً مع الآخرين متغاضياً عن نقاط ضعفهم ومساوئهم، وأن يمد يد المساعدة إلى أولئك الذين يحتاجون المساعدة.

4-الشخصية المتكاملة المتوافقة تؤدي وظيفتها كجهاز يتمتع بمرونة كافية للتفاعل مع متطلبات الواقع المتجدد دائماً، ومن وجهة نظر شاملة لحياة فرد ما ولثقافته، فإن الحياة ككل تعيش وتستمر حيث تتكامل الحقيقة والقيم بطريقة مرضية، ولهذا يمكن القول بأن القدرة على التغيير والمرونة في السلوك تتفق مع متطلبات الواقع والتكامل الشخصي.

5-نجاح المفرج عنه في إقامة علاقات اجتماعية سوية مع الآخرين يتيح له أن يشارك بحرية في أنشطة الجماعة، كما يتطلب منه أن يسخر مهاراته وإمكاناته لصالح الجماعة وهو لن يتراجع وإنما سيكون قادراً على أن يحط من قدرة نفسه في مواقف معينة، وفي المقابل فإنه سيحظى بقبول الجماعة واحترامها، كما أنه سيستفيد من نتائج مهارات وأنشطة الأفراد الآخرين، فالفرد بحاجة إلى الشعور بالانتماء وإلى تقبل الآخرين وتقديرهم له وإحساسه بأنه يستطيع أن يسهم بايجابية في المجموعات التي ينتمي إليها، وأن يكون عضواً نافعاً في هذه المجموعات حتى يحقق التوافق والإشباع في حاجاته، ومعنى هذا أن النجاح أو الفشل في إقامة علاقات مشبعة في مجال الأسرة والصداقة والزمالة هو أحد المعايير الأساسية للتوافق والاندماج الاجتماعي.

6-أن تكون أهداف المفرج عنه متمشية مع أهداف الجماعة، أي أن تقوم أساساً على احترام حقوق الآخرين بمعنى أن الأهداف الشخصية يجب أن لا تتعارض مع هذا الهدف الإنساني الكبير وإلا حدث التناقض والتضارب بين أهداف الفرد وأهداف الجماعة، ومن هنا ينشأ الصراع والتضارب بين الفرد والجماعة، فتضطرب عملية التوافق الاجتماعي بينه وبين بقية الجماعة.

7-شعور المفرج عنه بالمسؤولية الاجتماعية بين أفراد الجماعة الآخرين، ويقصد بذلك تعاون الفرد مع أفراد الجماعة والتشاور معهم في حل أو مناقشة ما يواجههم من مشكلات اجتماعية أو تنظيمية تخص أمور الجماعة وتنظم حياتهم وأعمالهم، كذلك تتضمن المسؤولية الاجتماعية ضرورة احترام الفرد لآراء الآخرين والمحافظة على مشاعرهم، بالإضافة لما سبق، فإن المسؤولية تشتمل على تصدي الفرد لمسؤولية أفعاله وقراراته حيث أن قدرة الفرد على تحمل مسؤولية أفعاله وما يتخذ من قرارات هو أحد علامات التكامل والتكيف النفسي، كما أن التهرب من المسؤولية هو دلالة واضحة على عدم تكامل النضج الانفعالي.

8-تتضح قدرة المفرج عنه على التوافق والاندماج الاجتماعي بالإضافة إلى ما سبق في ميله إلى مسايرة الجماعة والإحساس بالألفة والمودة، والميل إلى التفادي في كل أمر يهم الجماعة، وكذلك التضحية بمصالحه في سبيل المصلحة العامة للجماعة.

9-نجاح المفرج عنه في عمله ورضاه عنه، هناك بعض ممن يؤدون أعمالاًَ وهم كارهون أو أعمالاً غير ملائمة لقدراتهم وامكاناتهم واستعداداتهم؛ إذ قد تكون متطلبات هذه الأعمال أكثر مما يستطيع الشخص أو اقل منه.

10-كفاءة المفرج عنه في مواجهة مشكلات الحياة اليومية، حيث تختلف قدرة الناس على تحمل المشاق ومواجهة مشكلات الحياة اليومية، فنجد الناس ينزعجون عند حدوث أي تغير غير متوقع في مجرى الأمور أو لعدم حصولهم على ما يريدون، وقد يصل بهم الأمر إلى الاضطراب والانهيار لمجرد تعرضهم للإحباطات البسيطة، وعلى العكس من ذلك هناك من الناس من يستطيع أن يواجه مشكلات الحياة اليومية بصلابة وقوة مع درجة عالية من التحمل والصمود، فيستطيع أن يواجه مواقف الإحباط باتزان وهدوء دون تسرع أو تخبط.

11-تنوع نشاط المفرج عنه وشموله، إن الاستمتاع بالحياة والتجاوب معها يستلزم العناية بأنواع متعددة من المعارف والمهارات، ويقتضي الحرص على النمو المتكامل أن لا نهمل ناحية من النواحي، ولا نسمح لمظهر من مظاهر النمو أن يطغى على الجوانب والمظاهر الأخرى.

ويرى (السدحان، 2006)، أن للدمج والرعاية اللاحقة للنزلاء الكثير من الأهداف تتمثل في أنها عملية تربوية واجتماعية واقتصادية، وحضارية تهدف إلى إعادة التأهيل المهني والاجتماعي والاقتصادي للمسجونين المفرج عنهم لكي يتمكنوا من العيش وممارسة حياة جديدة يتم فيها تجاوز الظروف البيئية، والاقتصادية والاجتماعية السابقة التي دفعتهم لارتكاب الفعل الإجرامي.

أهمية رعاية النزلاء المفرج عنهـــم:

هناك أهمية لرعاية السجناء المفرج عنهم قبل خروجهم من المؤسسة العقابية، وبعد خروجهم، إضافة إلى أهمية رعاية أسر السجناء أثناء وجود ولي أمرها أو عائلها في المؤسسة العقابية أو ما يسمى بالرعاية اللاحقة من خلال استعراض المقدمات الآتية (السدحان، 2006):

1-العزلة التي عاشها النزيل خلال فترة مكوثه بمركز الإصلاحي، وتطبعه في الغالب بخصائص المجتمع الخاص في داخل السجن أو ما يسمى مجتمع السجن بكل ما يحمله ذلك المجتمع الجديد من معتقدات ,أفكار وقيم جديدة، وغالباً ما يكون لهذه الأفكار والقيم الجديدة طابع السلبية.

2-المتغيرات التي حدثت في بيئة النزيل خلال فترة بقائه بمركز التأهيل، ومدى قدرته على التكيف معها، بعد خروجه من المؤسسة العقابية.

3-تعاظم نسبة العائدين للانحراف والجريمة مرة أخري بعد إطلاق سراحهم وبشكل كبير.

4-عدم وجود فائدة عظيمة من العقوبات السالبة للحرية تجاه العديد من معتادي القيام بالجرائم الأمر الذي أدى إلى مطالبات من قبل الكثيرين بضرورة وجود بدائل عن هذه العقوبات.

5-انحراف الكثير من أسر المسجونين وقيام بعض من أفرادها بتعاطي المخدرات أو السرقة عند سجن معيلها الوحيد أو كبير الأسرة. وبهذا فإن إعادة إدماج النزلاء في المجتمع تعتبر ذات أهمية كبيرة في الحدّ من الجرائم وكذلك الحدّ من العود للجريمة من قبل النزلاء المفرج عنهم.

النظريات المفسرة وذات الصلة بالدمج المجتمعي للنزلاء:

يبين ويسي (Wyse, 2016) بأن هناك الكثير من النظريات المرتبطة بموضوع الدمج المجتمعي للنزلاء، من هذه النظريات بايجاز :

أولاَ: النظرية الحديثة في الضغوط

يرى لازرس (Lazarus) أن الضغوط تعد ظاهرة إنسانية ينتج عنها خبرة حادة مؤلمة بحيث يظهر تأثيرها بشكل كبير على السلوك، كما يظهر تأثيرها في فاعلية التكيف. وقد أكد لازرس (Lazarus) أن الموقف الضاغط يجب أن يتضمن عناصر الفقدان أو النقص أو التهديد أو المواجهة بحيث يصبح مهددا لمصادر الفرد للتعامل بفعالية معه. وبناءاً على ذلك، فإنه من الممكن تحديد قائمة لبعض مصادر الضغط النفسي الشائعة في حياة النزيل المفرج عنه وتتضمن القائمة:

1- الضغط النفسي كنتيجة لمواقف الضغط والفقدان، والتي تضم مواجهة للنزلاء المفرج عنهم للضغوطات داخل الأسر بشكل رئيسي خلال مرحلة التحقيق، بالإضافة إلى فقدان الأشخاص المقربين كالأسرة والأبناء، ومن الممكن فقدان العمل أو الدراسة.

2- الضغط النفسي الناتج عن الدخول لمراكز الإصلاح والتأهيل ، والممارسات التي قد يتعرضوا إليها والتي توصف بأنها غير جيدة سواء أكانت من النزلاء أنفسهم أو من إدارة مراكز الإصلاح.

ثانيا: النظرية التقليدية الأساسية:

يري كابلان (Caplan) الأزمة النفسية التي من الممكن أن يتعرض لها النزيل المفرج عنه (على أنها حالة من اختلال التوازن ناتجة عن حدوث معوقات لأهداف الحياة)، وهذه المعوقات تحدث للنزلاء المفرج عنهم خلال الأحداث التي تعرضت لها في مراكز الإصلاح والتأهيل، والعزل والمرض... الخ. وتركز هذه النظرية على التدخل لمساعدة للنزلاء المفرج عنهم من اجل استعادة توازنهم، وتكيفها النفسي الاجتماعي من خلال إزالة الاضطرابات والانفعالات، والعودة إلى السلوك الاجتماعي السليم.

ثالثا : نظرية الوصمة الاجتماعية

ترى نظرية الوصم أو الوصمة الاجتماعية :Social Labeling theory ميل الغالبية لوصم الأقليات أو الذين ينحرفون عن القواعد الثقافية المعيارية بشكل سلبي. وبرزت هذه النظرية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين علي يد بعض علماء علم الاجتماع ومنهم هوارد سول بيكر وجورج هربرت ميد وتومس شيف... وترتبط هذه النظرية بشكل خاص بمجال الجريمة. وتقترح أن الناس يحصلون على ألفاظ الوصم من خلال منظور الآخرين لهم..

فإذا كان الانحراف فشلًا في الامتثال لقواعد باقي أفراد الجماعة، فإن ردة فعل الجماعة هي وصم الشخص بأنه أساء لقواعدهم السلوكية الاجتماعية والأخلاقية. وتتمثل قوة الجماعة بوسم الاعتداءات على قواعدها بالانحراف، ومعاملة الأشخاص المسيئين بشكل مختلف عن باقي أفراد الجماعة اعتمادًا على خطورة الانتهاك الذي قاموا به.

ولقد وجد الباحثون أن الأدوار المنحرفة تؤثر بشدة على رؤيتنا لهؤلاء الذين يحملون هذه الأدوار. وتؤثر أيضًا على رؤية المنحرف لنفسه وعلاقته بالمجتمع. يرتبط الدور المنحرف والوصم الاجتماعي بهم كشكل من العار الاجتماعي. يوجد دومًا شكل من أشكال الاختلاف كسمة متجذرة في السلوك المنحرف. يستخدم المجتمع أدوار العار هذه ليتحكم ويحد من السلوك المنحرف: «إذا مارست هذا السلوك ستصبح فردًا من تلك المجموعة".

كتطبيق على هذه الظاهرة، تفترض النظرية أن الألقاب التي تطلق على الأفراد تؤثر على سلوكهم. وبالتحديد، يعزز تطبيق الألقاب السلبية مثل «مجرم» أو أو حرامي أو قاتل أو سارق أو شخص جاني ... السلوك المنحرف، لتصبح هذه الألقاب نبوءة ذاتية التحقق. فمثلًا، الفرد الذي يوصم لا يملك سوى خيار الامتثال للمعنى الأساسي للحكم الذي أطلق عليه. وبالتالي، تفترض نظرية الوصمة الاجتماعية إمكانية منع الانحراف الاجتماعي عبر الحد من ردود الفعل الواسمة بالعار الاجتماعي، الصادرة عن مطلقي ألفاظ الوصم، واستبدالها بالرفض الأخلاقي مع التسامح. تؤكد النظرية على إصلاح المجرمين عبر تغيير الوصم (انظر : غيث وآخرون : 1979)

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1

منهجيَّة الدِّراســـــة وإجراءاتها:

1- نوع الدراسة : الدراسة الحالية من نمط الدراسات الوصفية / التحليلية ، حيث تم استخدام الوصف الكيفي والكمي لبيانات الدراسة.

2- منهج الدراسة : تم الاسترشاد بمنهج المسح الاجتماعي بهدف مسح أبعاد موضوع الدراسة ووصف متغيراتها وتفسير البيانات التي تم جمعها وتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات من أجل تحسين وتطوير الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم كأحد حقوقهم.

3- حدود أو مجالات الدراسة :

تتمثل حدود أو مجالات الدراسة في الآتي :

أ- **الحدود المكانيـة:** هذه الدراسة تقتصر على إدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة الداخلية بدولة الكويت.

ب- **الحدود الزمنيـة:** تمّ جمع البيانات خلال النصف الأول من شهر أغسطس لعام 2021.

ت- **الحدود البشريـة:** حصر شامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة الداخلية بدولة الكويت ، وعددهم 18 أخصائي (11 أخصائي اجتماعي و 7 أخصائي نفسي).

4- أداة جمع البيانات :

للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة للاجابة عن سؤال الدراسة ولاختبار فرض الدراسة تم تصميم استبيان لذلك. تمّ الاعتماد في بناءه على آراء ودراسات وأدبيات اجتماعية ونفسية وأمنية سابقة تم

الاشارة إليها في بند البحوث والدراسات السابقة. هذا وبلغ عدد فقرات الاستبيان بعد التمحيص والتَّطوير؛(19) فقرة. وقد صُمِّم الاستبيان بناءً على نموذج ليكرت (ScaleLikert) الخماسي، وذلك حرصًا من الباحث على تحقيق أهداف الدراسة.

صدق وثبات أداة جمع البيانات :

لاختبار صدق الاستبيان تمَّ عرضه على عدد 6 محكمين من أعضاء هيئة التدريس في كل من أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت وخاصة قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وقسم علم النفس. وتم الاسترشاد بكل ملاحظاتهم في أسئلة الاستبيان وعبارته. وبالنسبة لاختبار ثبات الاستبيان فقد تم من خلال استخدام معادلة (كرونباخ- ألفا) لحساب ثبات التَّجانس ، كما هو موضح في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) معاملات ثبات التَّجانس للاستبيان ومجالاته

الفقرات	المجـــال	ثبات التَّجانس	عدد الفقرات
5-1	الأوَّل: التأهيل الاجتماعي.	0.86	5
10-6	الثَّاني: التأهيل المهني.	0.90	5
13-11	الثَّالث: الإرشاد الديني.	0.82	3
16-14	الرَّابع: الإرشاد النفسي.	0.86	3
19-17	الخامس: التأهيل التعليمي.	0.85	3
المتوسط العام		**0.85**	**19**

يتضح من الجـــدول رقم (1) بأنَّ معاملات ثبات الاستقرار والتَّجانس الخاصة بالاستبيان ومجالاته (85 %) تُعتبر مؤشِّرات كافيـــة يمكن اعتمادها كأداةً لجمع البيانات في الدِّراسة الحالية. هذا ولقد بين

(Miller, 2013)، بأنه إذا كان معامل الثبات أكثر من (80%) يعدّ ثباتاً مرتفعاً، ومن هذا المنطلق تُعتبر معاملات الثَّبات في هذه الدِّراسة عاليةً.

جمع البيانات من مجتمع الدراسة :

تم جمع البيانات من مجتمع الدراسة وهو جميع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وذلك في مكان عملهم . وتم توزيع الاستبيان باليد بعد شرح موضوع الدراسة وأهدافه لهم مع التأكيد علي سرية المعلومات والاجابات التي سيكتبونها في استمارة الاستبيان ، ثم تم جمع الاستبيان منهم باليد أيضا بعدها بأسبوع من البعض وبعدها بأسبوعين من البعض الآخر.

تفريغ وجدولة بيانات الدراسة :

تمَّ تفريغ وجدولة بيانات الدِّراسة على جهاز الحاسوب الآلي باستخدام نظام التحليل الإحصائي (SPSS) (الإصدار الربع والعشرون). وتمثلت الاجابة عن معظم عبارات الاستبيان علي (4) فئات، إذ حددت خيارات درجة الموافقة بالآتي: موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3 درجات) غير موافق (درجتين)، وغير موافق بشدة(درجة واحدة). كذلك وبناءً على الرُّموز المقترنة بالاستجابات المختلفة، تمَّ احتساب المتوسِّط الحسابي للاستجابات بدافع الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ، كما وتمَّ تحديد ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع)، بناءً على المعادلة التالية : طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل– الحد الأدنى للبديل) ÷ عدد المستويات. (5–1) ÷ 3 =1.33

وبهذا فإن: المنخفض : من (1) أقل من (2.33)، المتوسط : من (2.33) أقل من (3.66).

المرتفع : من (3.66) إلى (5).

أهم نتائج الدراسة :

1- النَّوع / الجنس :

الجدول رقم (2) توزيع مجتمع الدراســة حسب مُتغيِّر النَّوع / الجنس

النَّوع / الجنس	التَّكرار	النِّسبة المئوية
ذكور	10	% 65.60
إناث	8	%34.40
المجمــوع	**18**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (2) بأنَّ عدد الذكور أعلى من الإناث، إذ بلغ عددهم (10)، بنسبة بلغت (65.60%)، بحين بلغت نسبة الإناث (34.4%)، وسبب تفوُّق نسبة الذكور على الإناث نتيجة لتزايد عدد الذُّكور بتخصصات الإرشاد النفسي والاجتماعي مقارنة مع نظرائهم الإناث.

2-الخبرة العمليـة:

الجدول رقم (3) توزيع مجتمع الدِّراســة حسب متغيِّر الخبرة العمليـة

الخبرة العمليـة	التَّكرار	النِّسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	5	%27.78
6-10 سنوات	10	% 55.55
11 سنة فأكثر	3	%16.67
المجموع	**18**	**%100**

تُظهر بيانات الجدول رقم (3) أنَّ النِّسبة الأعلى هي لذوي الخبرات المتوسطة (6-10 سنوات) بنسبة بلغت (55.55%)، يليهم ذوي الخبرات (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت (27.78%)، ومن ثمّ ذوي الخبرات

(11 سنة فأكثر) بنسبة بلغت (16.67%). وبهذا فإنَّ ذوي الخبرات المتوسطة قادرون على القيام بواجباتهم نحو النزلاء المفرج عنهم بكفاءة واقتدار.

3-المؤهِّل العلمـــــيّ:

الجدول رقم (4) توزيع مجتمع الدِّراســة حسب متغيِّر المؤهِّل العلميّ

المؤهِّل العلمـيّ	التَّكرار	النِّسبة المئوية
دبلوم بعد الثانوية العامة (2 سنة)	3	% 16.67
بكالوريوس	13	%72.22
دراسات عُليا	2	%11.11
المجموع	**18**	**%100**

تُظهر بيانات الجدول رقم (4) أنَّ النِّسبة الأعلى تعود إلى حَمَلَة الشَّهادة الجامعيَّة الأولى (البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية أو الليسانس في علم النفس)، إذ بلغت نسبتهم (72.22%)، يليهم المتحصِّلون على شهادة (دبلوم بعد الثانوية العامة لمدة 2 سنة)، بنسبة بلغت(16.67%)، ومن ثمَّ من حصل علي دراسات عليا بعد مرحلة البكالوريوس أو الليسانس (دبلوم دراسات عليا أو ماجستير أو دكتوراه) بنسبة بلغت (11.11%).

4-النتائج المرتبطة بالسؤال الأول :

ما مستوى الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم في دولة الكويت حسب وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بدولة الكويت ؟

للإجابة عن هذا السؤال تمَّ إيجاد كُلٍّ من الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والترتيب، الخَّاصة بتفاعل مجتمع الدِّراسة مع الفقرات المرتبطة بمجالات الدراسة الخمسة، والجدول رقم (5) يوضِّح هذه النتائج.

الجدول رقم (5) الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والترتيب الخاصُّ بإجابات مجتمع الدراسة

الفقرة	المجـــــال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التَّرتيب	درجة الموافقة
1	الأوَّل: التأهيل الاجتماعي	3.41	1.40	2	متوسِّطة
2	الثَّاني: التأهيل المهني	2.88	1.35	4	متوسِّطة
3	الثَّالث: الإرشاد الديني	3.55	1.28	1	متوسِّطة
4	الرَّابع: الإرشاد النفسي	2.46	1.53	5	متوسِّطة
5	الخامس: التأهيل التعليمي	3.25	1.56	3	متوسِّطة
	المجال ككل	**3.11**	**1.42**		**متوسِّطة**

يُلاحظ بأنَّ مستوى الدمج المجتمعي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين بإدارة الرعاية اللاحقة بدولة الكويت متوسِّطاً، إذْ بلغ المتوسِّط الحسابي (3.11)، بانحراف معياري مقداره (1.42)، لذا يجب وضع سياسات واستراتيجيات لتحسين مستويات الدمج الاجتماعي بالكويت، كما يجب أيضا تدريب الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وتحفيزهم مادياً ومعنوياً لأجل ذلك. وكان ترتيب مجالات تحقيق الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم كالتالي :

1- مجال الإرشاد الديني

2- مجال التأهيل الاجتماعي

3- مجال التأهيل التعليمي

4- مجال التأهيل المهني

5- مجال الإرشاد النفسي.

وهذه النتيجة تتشابه مع دراسة (الرشيدي، 2010)، إذ بينت بأن مستوى فاعلية البرنامج التأهيلي المهني كان متوسطاً.

5-النتائج المرتبطة بالسؤال الثاني :

ما مستوى مجالات الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم في دولة الكويت حسب وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بدولة الكويت ؟ للإجابة عن هذا السؤال تمَّ إيجاد كُلٍّ من الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والترتيب الخَاص بتفاعل مجتمع الدِّراسة مع الفقرات المرتبطة بمجالات الدمج المجتمعي الخمسة وهي : التأهيل الاجتماعي، والتأهيل المهني، والإرشاد الديني، والإرشاد النفسي، والتأهيل التعليمي.

المجال الأول: التأهيل الاجتماعي:

يمثل الجدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (6): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو " التأهيل الاجتماعي"

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
-1	يساعد الأخصائيين الاجتماعية بالمركز الإصلاح والتأهيل على تحسين السلوكيات الاجتماعية للنزلاء.	3.30	1.38	3	متوسطة
-2	يقوم المركز بتنظيم محاضرات وجلسات إرشادية لأجل تحسين قدرات النزلاء الاجتماعية.	3.90	1.12	2	مرتفعة
-3	يسمح المركز للنزلاء بالتواصل مع الأصدقاء وأفراد الأسرة.	3.91	1.41	1	مرتفعة
-4	يشجع مركز الإصلاح النزلاء على تعزيز الصداقات ما بين النزلاء.	3.48	1.44	4	متوسطة
-5	يمتاز الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز الإصلاح بالخبرة والمعرفة والقدرة تؤهلهم بالتأثير السلوك الاجتماعي للنزلاء.	2.50	1.68	5	متوسطة
	المجال ككل	**3.41**	**1.40**		متوسطة

إن المتوسطات الحسابيّة لإجابات مجتمع الدراسة على العبارات فيما يتعلق بالمجال الأول "**التأهيل الاجتماعي**" ما بين (3.91-2.50)، ويظهر الجدول (6) بأن المتوسط العام لإجابات مجتمع الدراسة حول المجال الأول، **بلغ (3.41) "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.40)، وان الفقرة (3) حصلت على أعلى متوسط**

حسابي (3.91) وبانحراف معياري مقداره (1.41) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها " يسمح المركز للنزلاء بالتواصل مع الأصدقاء وأفراد الأسرة " تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (2) والتي نصها " يقوم المركز بتنظيم محاضرات وجلسات إرشادية لأجل تحسين قدرات النزلاء الاجتماعية "، والذي بلغ (3.90) بانحراف معياري مقداره (1.12)، هذا ويجب زيادة الاهتمام بتنظيم المحاضرات والجلسات الإرشادية بتحسين قدرات النزلاء الاجتماعية. وفيما يخص الفقرة (5) والتي نصها " يمتاز الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمراكز الإصلاح بالخبرة والمعرفة والقدرة تؤهلهم بالتأثير السلوك الاجتماعي للنزلاء "، كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.50) بانحراف معياري مقداره (1.68) (بدرجة متوسطة)، وبهذا فإن هناك حاجة كبيرة لأجل استقطاب الأخصائيين الاجتماعيين ذوي الخبرة والمقدرة والمعرفة العلمية للتأثير على السلوك الاجتماعي للنزلاء.

المجال الثاني : التأهيل المهنـــــي: يمثل الجدول رقم (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (7): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة نحو " التأهيل المهني"

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
-6	ينظم المركز برامج تدريبية بشكل مستمر لأجل تأهيل النزلاء.	3.58	1.37	1	متوسطة
-7	يراعي المركز بأن تكون الدورات التدريبية للنزلاء متوائمة مع متطلبات واحتياجات سوق العمل لضمان تسهيل حصولهم على فرصة عمل ما بعد الإفراج.	2.46	1.46	5	متوسطة
-8	يساهم الحصول على شهادة التدريب المهني من مراكز الإصلاح الحصول على القرض اللازم لممارسة الحرفة أو المهنة ما بعد الإفراج.	3.33	1.29	2	متوسطة
-9	تساعد البرامج التي يعقدها مركز الإصلاح والتأهيل باندماج المفرج عنهم بالمجتمع.	2.54	1.38	3	متوسطة
-10	يعقد مركز الإصلاح والتأهيل دورات تدريبية للمفرج عنهم لتسهيل حصولهم على فرصة عمل.	2.53	1.25	4	متوسطة
المجال ككل		**2.88**	**1.35**		متوسطة

تباينت المتوسطات الحسابيّة لإجابات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بالمجال الثاني "التأهيل المهني" ما بين (3.58- 2.46)، ويظهر الجدول (7) بأن المتوسط العام لإجابات مجتمع الدراسة حول المجال

الثاني، بلغ (2.88)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.35)، وان الفقرة (6) حصلت على متوسط حسابي مرتفع (3.58) وبانحراف معياري مقداره (1.37) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " ينظم المركز برامج تدريبية بشكل مستمر لأجل تأهيل النزلاء" وفيما بعده المتوسط الحسابي المرتبط بالفقرة (8) والتي نصها " يساهم الحصول على شهادة التدريب المهني من مراكز الإصلاح الحصول على القرض اللازم لممارسة الحرفة أو المهنة ما بعد الإفراج " والذي بلغ (3.33) بانحراف معياري مقداره (1.29)، هذا ويجب وضع سياسات واستراتيجيات تسهم بتسهيل حصول المفرج عنهم على قروض لأجل البدء بممارسة مهنة تتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم. وفيما يتعلق بالفقرة (7) والتي نصها " يراعي المركز بأن تكون الدورات التدريبية للنزلاء متوائمة مع متطلبات واحتياجات سوق العمل لضمان تسهيل حصولهم على فرصة عمل ما بعد الإفراج " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (3.58) بانحراف معياري مقداره (1.37) (بدرجة متوسطة)، لذا يجب اختيار وانتقاء الدورات التدريبية التي يحتاجها سوق العمل لضمان حصول المفرج عنهم على فرصة عمل.

المجال الثالث: الإرشاد الديني :

الجدول رقم (8) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (8): الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لإجابات مجتمع الدراسة نحو "الإرشاد الديني "

الفقرة	العبـارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
-11	يتبنى مركز الإصلاح والتأهيل سياسات إرشادية ودينية تسهم بتعديل سلوكه المنحرف.	3.53	1.25	2	متوسطة
-12	يشجع مركز الإصلاح والتأهيل الكثير من البرامج الهادفة لتعديل سلوك النزيل المنحرف من خلال الخطباء والوعاظ .	3.40	1.31	3	متوسطة
-13	يحتوي مركز الإصلاح والتأهيل على مكتبة بها الكثير من الكتب الدينية والتي تحث على السلوك السوي وترك الرذيلة.	3.72	1.29	1	متوسطة
	المجال ككل	**3.55**	**1.28**		**متوسطة**

اختلفت المتوسطات الحسابيّة لاستجابات مجتمع الدراسة على العبارات المرتبطة بمجال الإرشاد الديني، حيث تراوحت ما بين (3.72–3.40)، هذا ويوضح الجدول (8) بأن المتوسط العام لإجابات مجتمع الدراسة حول هذا المجال، بلغ (3.57)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.26)، وان الفقرة (13) حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري مقداره (1.29) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " يحتوي مركز الإصلاح والتأهيل على مكتبة بها الكثير من الكتب الدينية والتي تحث على السلوك السوي وترك الرذيلة "، وفيما بعده المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة (11) والتي نصها " يتبنى مركز الإصلاح والتأهيل سياسات إرشادية ودينية تسهم بتعديل سلوكه المنحرف " والذي بلغ (3.40) بانحراف معياري مقداره (1.25)، وبهذا يجب زيادة التركيز على تبني سياسات إرشادية ودينية تسهم بتعديل سلوك النزلاء. وفيما يخص بالفقرة (12) والتي نصها " يشجع مركز الإصلاح والتأهيل الكثير من البرامج الهادفة لتعديل سلوك النزيل المنحرف من خلال الخطباء والوعاظ " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (3.40) بانحراف معياري مقداره (1.31) (بدرجة متوسطة)، وبهذا يجب على المركز بذل الكثير من الجهدّ لأجل تنظيم برامج هادفة لأجل تعديل سلوك النزلاء، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية يقودها أخصائيين ومرشدين دينين ذوي خبرة وكفاءة بتعديل السلوك المنحرف للنزلاء.

المجال الرابع: الإرشاد النفسـي:

يمثل الجدول رقم (9) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة موافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (9): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة مجتمع الدراسة نحو (الإرشاد النفسـي)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
14-	ينظم مركز الإصلاح والتأهيل الكثير من النشاطات والبرامج الهادفة لتحسين الحالة النفسية للنزلاء.	2.12	1.45	3	منخفضة
15-	يسعى مركز الإصلاح والتأهيل بتوفير بيئة متوازنة ومتكاملة للنزلاء لضمان البناء الجسمي والعقلي والاجتماعي والنفسي السليم.	2.95	1.54	1	متوسطة
16-	يساهم الأخصائيين النفسيين في مركز الإصلاح والتأهيل بحل الكثير من المشاكل النفسية للنزلاء.	2.33	1.62	2	متوسطة
	المجال ككل	**2.46**	**1.53**		**متوسطة**

تراوحت المتوسطات الحسابيّة لإجابات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بالمجال المتعلق بالإرشاد النفسي ما بين (2.95-2.12)، كما ويبين الجدول ذو الرقم (9) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة فيما يخص هذا المجال، بلغ (2.46)، "بدرجة متوسطة" وأن الانحراف المعياري العام بلغ (1.53)، وأن الفقرة (15) حصلت على أعلى متوسط حسابي (2.95) وبانحراف معياري مقداره (1.54) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " يسعى مركز الإصلاح والتأهيل بتوفير بيئة متوازنة ومتكاملة للنزلاء لضمان البناء الجسمي والعقلي والاجتماعي والنفسي السليم "، وهذا جيد ويجب تعزيز هذا التوجه، كما وتلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (16)

والتي نصها " يساهم الأخصائيين النفسيين في مركز الإصلاح والتأهيل بحل الكثير من المشاكل النفسية للنزلاء " والذي بلغ (2.33) بانحراف معياري مقداره (1.62)، وبهذا نلاحظ بأن الأخصائيين النفسيين يقوموا بدورهم، إلا أن هذا دون المستوى المطلوب، لذا يجب تعزيز وتحفيز الأخصائيين لأجل القيام بواجباتهم الموكلة إليهم على أكمل وجه. وفيما يخص بالفقرة رقم (14) والتي نصها " ينظم مركز الإصلاح والتأهيل الكثير من النشاطات والبرامج الهادفة لتحسين الحالة النفسية للنزلاء " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.12) بانحراف معياري مقداره (1.45) (بدرجة منخفضة)، وبهذا يجب القيام بتنظيم البرامج والنشاطات المرتبطة بتحسين الحالة النفسية للنزلاء، مثل القيام بتنظيم مسابقات رياضية أو ثقافية ودينية.

المجال الخامس: التأهيل التعليمي:

يُظهر الجدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة موافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

الجدول رقم (10): الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة مجتمع الدراسة نحو (التأهيل التعليمي)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
17-	يتمتع المدربون في مراكز الإصلاح والتأهيل بالخبرات اللازمة والمعرفة لتطوير معارف النزلاء وتأهيلهم علمياً .	3.12	1.44	3	متوسطة
18-	تساعد الدورات التي يعقدها مركز الإصلاح والتأهيل للتعامل مع التقنيات الحديثة في التعليم.	3.42	1.66	1	متوسطة
19-	تساهم الدورات التأهيلية التي يعقدها مركز الإصلاح والتأهيل بحصول النزيل على فرصة عمل تناسبه .	3.22	1.58	2	متوسطة
	المجال ككل	**3.25**	**1.56**		**متوسطة**

تباينت المتوسطات الحسابيّة لإجابات مجتمع الدراسة على العبارات المتعلقة بالمجال المتعلق بالتأهيل التعليمي ما بين (3.42–3.12)، كما ويبين الجدول ذو الرقم (10) بأن المتوسط العام لإجابات مجتمع الدراسة فيما يخص هذا المجال، بلغ (3.25)، "بدرجة متوسطة" وأن الانحراف المعياري العام بلغ (1.56)، وأن الفقرة (18) حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.42) وبانحراف معياري مقداره (1.66) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " تساعد الدورات التي يعقدها مركز الإصلاح والتأهيل للتعامل مع التقنيات الحديثة في التعليم "، وهذا جيد ويجب تعزيز هذا التوجه، كما وتلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (19) والتي نصها " تساهم الدورات التأهيلية التي يعقدها مركز الإصلاح والتأهيل بحصول النزيل على فرصة عمل تناسبه " والذي بلغ (2.33) بانحراف معياري مقداره (1.62)، وبهذا يجب متابعة النزلاء ما بعد الإفراج عنهم ، لضمان حصولهم على فرص عمل تتناسب مع مؤهلاته. وفيما يخص بالفقرة رقم (17) والتي نصها " يتمتع المدربون في مراكز الإصلاح والتأهيل بالخبرات اللازمة والمعرفة لتطوير معارف النزلاء وتأهيلهم علمياً " كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.12) بانحراف معياري مقداره (1.45) (بدرجة متوسطة)، وبهذا يجب استقطاب المدربون بالمراكز على أساس الكفاءة والخبرة والمعرفة العلمية.

6-اختبار صدق أو عدم صدق فرض الدراسة :

توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم في دولة الكويت تعود لمتغيِّرات (النوع / الجنس ، الخبرات العملية، المؤهل العلمي)، وفقاً لاستجابات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بدولة الكويت.

1- النوع / الجنس:

من أجل التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم تعود لمتغير النوع أو الجنس تم استخدم اختبار(t) للعينات المستقلة، ويوضح الجدول رقم (11) ذلك.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (Independent Samples T-Test)
لفحص دلالة الفروق فيما يتعلق بمتغير النوع / الجنس

النوع الاجتماعي / المجال	ذكر (ن = 10)		أنثى (ن = 8)		قيمة t	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المجال الأول : التأهيل الاجتماعي	3.32	1.13	3.59	0.93	0.95	0.44
المجال الثاني :التأهيل المهني	2.85	0.57	2.95	0.42	0.72	0.25
المجال الثالث : الإرشاد الديني	3.39	1.09	3.41	1.04	0.05	0.95
المجال الرابع : الإرشاد النفسي	2.43	0.65	2.31	0.85	0.63	0.14
المجال الخامس : التأهيل التعليمي	2.45	0.67	2.66	0.66	0.69	0.89

يتبين من الجدول رقم (11) بأنَّ قِيمة (مستوى الدلالة) أكبر من (0.05)، وإذا ما اعتمدنا على قاعدة القرار التي تشترط مستوى دلالة أكبر من (0.05) لإثبات عدم وجود فروقات بين الأخصائيين الاجتماعين والنفسيين، فإنه يتَّضح لدينا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة لقيمة (t) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اتجاهات الذكور والإناث عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) (فيما يتعلق بالدمج المجتمعي بدولة الكويت عائد لمتغيِّر

النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، وفقاً لاستجابات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، إذ أنَّ مستوى التَّطبيق متشابهة وفقاً لتوجهاتهم، وهذه النتيجة تتطابق مع دراسة (المغدري، 2004)، إذ بينت عدم وجود فروق فيما يتعلق بمتغير النوع أو الجنس.

2- الخبرة العملية:

من أجل التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم تعود لمتغير الخبرة العملية ، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، والجدول رقم (12) يبين ذلك.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو متغير (الخبرة العملية)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول : التأهيل الاجتماعي	بين المجموعات	3.43	4	.85	.745	0.56
	داخل المجموعات	65.61	181	1.15		
	المجموع	69.04	185			
المجال الثاني : التأهيل المهني	بين المجموعات	3.26	4	.817	3.446	0.14
	داخل المجموعات	13.51	181	.23		
	المجموع	16.77	185			
المجال الثالث : الإرشاد الديني	بين المجموعات	3.19	4	.79	.692	0.60
	داخل المجموعات	65.83	181	1.15		
	المجموع	69.03	185			
المجال الرابع : الإرشاد النفسي	بين المجموعات	1.98	4	.49	.920	0.45
	داخل المجموعات	30.69	181	.53		
	المجموع	32.67	185			
المجال الخامس: التأهيل التعليمي	بين المجموعات	1.58	4	.49	.920	0.45
	داخل المجموعات	55.41	181	.53		
	المجموع	56.99	185			

يتضّح من الجدول رقم (12) بأنَّ قيمة (مستوى الدلالة) أكبر من (0.05)، وبما أن قاعدة القرار تُظهر بأنَّه في حال كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فإنَّه لا توجد فروقات وفقاً لاستجابات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وبهذا يتبيَّن لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، (فيما يتعلق بمستوى الدمج المجتمعي بالكويت عائد لمتغيِّر الخبرة العملية (أقل 5 سنة، من 6–10 سنوات، 10 سنوات وأكثر). ومردّ ذلك أنَّ أغلبيَّة عيِّنة الدِّراسة ذوي خبرات متوسطة، إذ أن مستوى الدمج المجتمعي بالكويت متشابه وفقاً لآرائهم، وهذه النتيجة تتطابق مع دراسة(المغدري، 2004)، إذ بينت عدم وجود فروق فيما يتعلق بمتغير الخبرة العملية.

3- **المؤهل العلمي:** من أجل التعرف على وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم تعود لمتغير المؤهل العلمي ، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، والجدول رقم (13) يبين ذلك.

جدول رقم (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق نحو متغير (المؤهل العلمي)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة
المجال الأول : التأهيل الاجتماعي	بين المجموعات	1.63	3	0.54	3.21	0.13
	داخل المجموعات	4.73	154	0.16		
	المجموع	6.36	157			
المجال الثاني : التأهيل المهني	بين المجموعات	0.21	3	1.05	0.25	0.85
	داخل المجموعات	7.62	154	0.27		
	المجموع	7.83	157			
المجال الثالث : الإرشاد الديني	بين المجموعات	1.21	3	0.40	1.22	0.11
	داخل المجموعات	9.19	154	0.328		
	المجموع	10.40	157			
المجال الرابع : الإرشاد النفسي	بين المجموعات	0.95	3	0.31	0.55	0.65
	داخل المجموعات	16.11	154	0.57		
	المجموع	17.06	157			
المجال الخامس: التأهيل التعليمي	بين المجموعات	0.44	3	0.55	0.42	0.95
	داخل المجموعات	17.69	154	0.44		
	المجموع	18.13	157			

يتبين من الجدول الرقم (13) بأنَّ قيمة (مستوى الدلالة) أكبر من (0.05)، وبما أن قاعدة القرار تُظهر بأنَّه في حال كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فإنَّه لا توجد فروقات وفقاً لاستجابات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وبهذا يتبيَّن لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، (فيما يتعلق بمستوى الدمج المجتمعي بالكويت عائد لمتغيِّر المؤهل العلمي(دبلوم ، بكالوريوس، دراسات عُليا). ومردّ ذلك أنَّ أغلبيَّة مجتمع الدراسة من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس)، وبهذا فأن مستوى الدمج المجتمعي بالكويت متشابه وفقآ لآرائهم، وهذه النتيجة تتطابق مع دراسة (المغدري، 2004)، إذ بينت عدم وجود فروق فيما يتعلق المؤهل العلمي.

في ضوء ما سبق ثبت عدم صدق فرض الدراسة ، بمعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم في الكويت تعود لمتغيِّرات (النوع / الجنس ، الخبرات العملية، المؤهل العلمي)، وفقاً لاستجابات الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بإدارة الرعاية اللاحقة التابعة للإدارة العامة للمؤسسات الإصلاحية بدولة الكويت.

توصيات ومقترحات الدراسة :

1–متابعة وتقويم البرامج والأنشطة التي تقدمها مؤسسات الإصلاح والتأهيل بدولة الكويت، وذلك للوقوف على نقاط القوة لتنميتها ونقاط الضعف لتعديلها وتقويمها، بالإضافة إلى عمل تقويم خاص للنزلاء المفرج عنهم للتعرف على احتياجاتها ومشكلاتهم باستمرار لمحاولة تقديم يد المساعدة والرعاية لاشباع هذه الاحتياجات وحل هذه المشكلات.

2–التنسيق مع كافة منظمات المجتمع الكويتي من مؤسسات حكومية وجمعيات أهلية والقطاع الخاص لدعم الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم في الكويت، لتقديم الدعم المالي والمادي والاجتماعي والنفسي والتعليمي والديني لهؤلاء النزلاء.

3-تدعيم الاتجاهات الايجابية بين أفراد المجتمع نحو النزلاء المفرج عنهم وتعزيز هذه الاتجاهات، مما يدعم هؤلاء المفرج عنهم نفسياً واجتماعياً، ويزيد من شعورهم بالولاء والانتماء والثقة بالنفس،وذلك من خلال البرامج الاعلامية وإقامة المعارض لمنتجات نزلاء السجون لتغيير نظرة المجتمع تجاه هذه الفئة.

4-تقديم الدعم المالي لنزلاء المفرج عنهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية مباشرة بعد الإفراج لحين الحصول على عمل مناسب.

5-إشراك الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بدورات تدريبية متخصصة مرتبطة بالدمج المجتمعي، مما يؤدي بدوره في تحسين معارف واتجاهات ومهارات هؤلاء الأخصائيين فيما يتعلق بتحقيق أهداف الدمج المجتمعي.

6-إجراء دراسات تتعلق باحتياجات ومشكلات النزلاء المفرج عنهم في الكويت وذلك من وجهة نظرهم. وكذلك اجراء دراسات أخري عن الجهات التي تساهم في تمكينهن ومساعدتهن على الاندماج في المجتمع من اجل تدعيم دور هذه الجهات في خدمة النزلاء المفرج عنهم.

7-انشاء منازل أو بيوت منتصف الطريق Half – way houses لتقديم خدمات الرعاية اللاحقة وللمساهمة في تحقيق الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم... وهذه الفكرة بالفعل مطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية منذ تسعينيات القرن العشرين وحققت نتائج ايجابية في موضوع الدمج المجتمعي (انظر : أبو النصر : 1999). وهذه الفكرة ليست غريبة علي الكويت حيث تم تأسيس منزل أو بيت منتصف الطريق لمساعدة المتعافين من الانتكاسة مرة أخري إلي دائرة الإدمان وتعاطي المخدرات منذ عام 2010.
وهذه المنازل أو البيوت تمثل شكلا وسطا بين اسلوب المعيشة بالسجن واسلوب المعيشة في الأسرة الطبيعية. فهو حلقة وسطي بين اسلوبي المعيشة بكل منهما. وفيه يتم تقديم برامج ارشاد نفسي واجتماعي وديني وتأهيل مهني وتعليمي ، بالاضافة إلي بعض الأنشطة الترفيهية والاجتماعية والزيارات الأسرية المتبادلة ... كل ذلك بهدف تحقيق الدمج المجتمعي للنزلاء المفرج عنهم ولوقايتهم مرة أخري من العودة إلي الانحراف والجريمة (انظر : أبو النصر : 2004 ؛ النوحي : 2018).

مراجـع الدراسة

أولاً: المراجـــع العربيـــة

1- أبو النصر ، مدحت محمد (1999) . **الدفاع الاجتماعي ، المفهوم والمجالات** ، وزارة الشئون الاجتماعية ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة.

2- أبو النصر ، مدحت محمد (2004) . **رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الاصلاحية والعقابية** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر.

3- الرشيدي، نايل(2010) . **مدى فاعلية برنامج الإصلاح والتأهيل بالحدّ من العود للجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

4- السدحان، عبد الله بن ناصر (2006) . **الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الإسلامي والجنائي المعاصر " دراسة مقارنة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

5- العُمر، معن خليل (2006) . **التخصص المهني في مجال الرعاية اللاحقة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

6- القحطاني وآل مذهب والعامري، سالم، معدي، أحمد (2001). **مناهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على,spss** ، المطابع الوطنية الحديثة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

7- المغدري، احمد (2004). **استراتيجيات التكيف لضغوط بيئة السجن وعلاقتها بالأبعاد الأساسية للشخصية لدى السجناء في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

8- النوحي ، عبد العزيز فهمي (2018) . **الخدمة الاجتماعية الطبنفسية** . كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، مصر .

9- حافظ، نجوى (2003) . **رعاية الجمعيات الأهلية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

10- غيث ، محمد عاطف (1979). **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر .

ثانياً: المـراجـــع الأجنبية

1- Alvarez, P, Carrion, R., Puigvert, L.,(2016), Beyond the Walls: The Social Reintegration of Prisoners Through the Dialogic Reading of Classic Universal Literature in Prison, **Sage Journal**, 15(4): 70-89.

2- Balafouas, L, Gallego, A, Georgantzis, N., (2020), Rehabilitation and Social Behavior : Experiments in Prison**, Games and Economic Behavior Journal** , 20 (14), 148-171.

3- Corti, M, & Gen, M.,(2015), Walking From Imprisonment Towards True Social Integration: Getting a Job as a Key Factor, **Journal of Offender Rehabilitation**, 54(6):445-464.

4- Miller, D (2013) **Measurement by the physical educator , Why and Low,** (3RD. ED) Indianapolis, Indiana, WM. C. Brown Communication, INC.

5- Sekaran, U. & Bougie, R. (2013).**Research Methods For Business: A Skill –Building Approach**, 6th, John Wiley & Sons.

6- Sentse, M, Kreager, D, Bosma, A.,(2019), Social Organization in Prison: A Social Network Analysis of Interpersonal Relationships among Dutch prisoners, **https://www.tandfonline.com**.

7- Soresen, J.,(2017), Analyzing the Heterogeneous Nature of Inmate Behavior: Trajectories of Prison Misconduct, **Sage Journals** , 15(4), 115-139.

8- Wyse, J.,(2016), Older Men's Social Integration after Prison, **SAGE Journals** , 20(18), 105-134.

ثالثا : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D